

تعزير القدرات



- تيسير الإنجاز من خلال تدبير أمثل للمهارات
- مواكبة التغيير بتكليف الإدارة مع محيطها
- الإعداد للمستقبل من خلال تنويع عروض التكوين
- ضمان استمرارية المهام المنوطة بإدارة الجمارك باتباع سياسة توظيف متطلعة إلى المستقبل
- تمهين أكثر لفئة فيالق المراقبة في مواجهة التحديات الأمنية
- ضمان دعم لوجيستيكي يتناسب و برامج العمل
- تعزير التدبير عن قرب بتدعيم لاتمركز الميزانية
- التسريع في تفعيل المخطط الاستراتيجي 2015 لضمان نجاحه
- تعزير ثقافة التعاقد من أجل إنجازات أكبر
- التكليف المستمر للنظام المعلوماتي مع المتغيرات التكنولوجية
- الإنخراط في درب الإدارة الإلكترونية من أجل تدبير أحسن للعلاقة مع الزبناء

تعزيز القدرات

تيسير الإنجاز من خلال تدبير أمثل للمهارات

لتنفيذها ولتطوير الإمكانيات والاتفاق على وسائل تعزيز الفعالية.

وترمي المقابلات السالفة الذكر، من جهة، إلى تحيين مجموعة الوظائف والمهارات لمواكبة تطور مختلف المصالح، ومن جهة أخرى، إلى تطعيم مخطط التكوين على أساس الاحتياجات المعبر عنها أثناء المقابلات.

تواصل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ 2010 جهودها الرامية لتعزيز الأداء الفردي باعتباره رافعة لتحقيق النجاح الجماعي، وذلك باعتماد آليات التدبير التوعفي للوظائف والمهارات.

تعتبر مقابلات التقييم السنوية التي تتم نهاية كل سنة فرصة للرئيس المباشر والأعوان المزاولين لمهامهم تحت إشرافه، لمراجعة الإنجازات والإجراءات التي وضعت

مواكبة التغيير بتكييف الإدارة مع محيطها

في إطار مجهوداتها المبذولة للتكيف المستمر مع تطور محيطها، عمدت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بشكل مستمر إلى إعادة تنظيم وملاءمة مصالحها المركزية والجهوية.

وفي هذا الصدد، عرفت سنة 2015، إنشاء 9 مصالح مركزية و4 مصالح جهوية، مما يخول للإدارة مواكبة نمو الاقتصاد الوطني ورفع التحديات المالية، الاقتصادية والأمنية.



الإعداد للمستقبل من خلال تنويع عروض التكوين



تماشيا مع استراتيجيتها، عملت إدارة الجمارك خلال هذه السنة على تغطية أهم حاجيات الموظفين في مجال التكوين وتكييفها مع الوظائف الناشئة، وذلك بتوفير عروض التكوين حول المحاور التالية :

- تكوين جمركي وعسكري لفائدة 106 من الأطر المعيّنين حديثا؛

- تكوين جمركي وعسكري مخصص ل409 من أعوان الفيالق المستقبلين؛

- التكوين بالسلك الدولي لفائدة 34 مفتشا منتمون لإثنى عشر بلدا إفريقيا إضافة لدولة هايتي.

وفي إطار التكوين المستمر، تم تنظيم دورات تدريبية حول عدة مواضيع لتحقيق الأهداف المخطط لها، بما في ذلك توافق المهارات الجمركية والوظائف المزاولة، ودعم

التكوين في أرقام

94 563 يوم تكوين

2 033 مستفيد

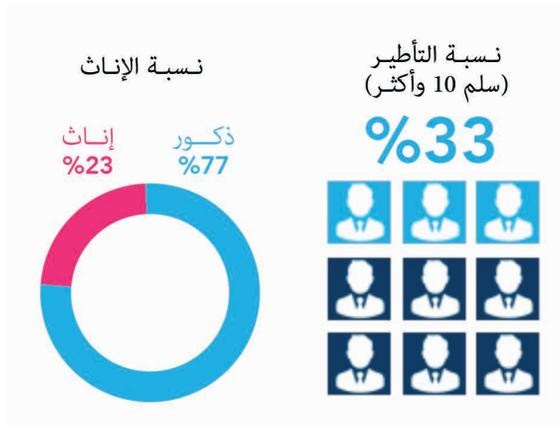
4 990 مشاركة

392 دورة تكوينية

المشاريع الإستراتيجية وإعداد الخلف لشغل مناصب المسؤولية خاصة وظيفية «الأميرين بالصرف».

على المستوى الدولي، قامت إدارة الجمارك بعدة دورات تدريبية بالشراكة مع المنظمة العالمية للجمارك والجمارك الكورية حول العديد من المواضيع، بما في ذلك اعتماد عدة خبراء مكونين مغاربة في مجالات جمركية مختلفة، محاربة تبييض الأموال والتجارة غير المشروعة واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال...

ضمان استمرارية المهام المنوطة بإدارة الجمارك باتباع سياسة توظيف متطلعة إلى المستقبل



مع تنوع مهامها وكذا التحديات التي تواجهها يوميا، شرعت إدارة الجمارك سنة 2015 في تعزيز مواردها البشرية بإجراء 3 عمليات توظيف همت 530 موظف جديد موزعين على مختلف الدرجات (يمثلون نسبة 12% من الموظفين).

وقد خصصت هذه التوظيفات بشكل أساسي للمصالح الجهوية، وذلك لتعزيز فئة فيالق المراقبة والأمريات بالصرف بالموظفين المتوفرين على الكفاءات المناسبة.

تمهين أكثر لفئة فيالق المراقبة في مواجهة التحديات الأمنية



على ضوء القضايا المتعلقة بالأمن وبالنظر لأهمية هذه الفئة في التركيبة البشرية للإدارة، فإن فيالق المراقبة التي تلعب دورا محوريا في استراتيجية إدارة الجمارك، كانت دائما موضوع تدبير صارم وذلك بهدف تعزيز عملها وضمان تنسيقه على المستوى الوطني.

هذا وبعد إنشاء مصلحة مركزية مخصصة لتدبير فئة فيالق المراقبة، خصصت سنة 2015 لوضع خطة عمل هدفها توحيد الإطار المسطري والتنظيمي للفيالق وتحديث تدبيرها وجعل عملها أكثر مهنية.

تعزيز القدرات

ضمان دعم لوجستيكي يتناسب و برامج العمل

إن تحقيق الأهداف المحددة يتوقف على الدعم اللوجستيكي المتواصل. في هذا الإطار، اتسمت سنة 2015 بتعزيز أسطول السيارات الرباعية الدفع، توسيع وتحديث شبكة البث اللاسلكي، توفير معدات موثوقة للاتصال اللاسلكي، صيانة معدات المراقبة ومكافحة الغش واقتناء أجهزة الحاسوب والبرمجيات المتقدمة.

تعزيز التدبير عن قرب بتدعيم لاتمركز الميزانية

إحداث صندوق لمكافحة الغش الجمركي

قانون المالية 2015

هذا الحساب المرصد لأموال الخصوصية يضم مداخيل حسابات الإيرادات النقدية لإدارة الجمارك، أي نتاج الغرامات والمصالحات والمصادرات، مصاريف التحصيل القسري، العمل المأجور، الرسوم الإضافية على السندات المضمونة والخصم على ائتمان الجائزة

34% هي نسبة

لاتمركز الميزانية لسنة 2015

في إطار مواصلة جهودها لدعم المصالح الجهوية، قامت إدارة الجمارك بالرفع

من حصتها في ميزانية الجهات وذلك مراعاة للخصوصيات المحلية، وكذا لزيادة مرونة مجال تدبير المسيرين، وتحديد مسؤوليتهم حول أهداف مخططة مسبقا، تقاس من خلال مؤشرات نجاعة الأداء.

تسريع إنجاز المخطط الاستراتيجي 2015 لضمان نجاحه

هذه النتائج المشجعة والخبرة المتراكمة خلال السنوات الفارطة، عززت إرادة إدارة الجمارك لتنفيذ مخطط إستراتيجي جديد.

انطلاقا من طموحها لتحقيق التزاماتها، عملت إدارة الجمارك سنة 2015 على تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار مخططها الإستراتيجي وضمان تتبعها على أعلى مستوى.

نسبة إنجاز استراتيجية 2015

70%

فقد مكنت تعبئة رؤساء المشاريع وسرعة استجابة هيئات القيادة من تسريع وثيرة التقدم المحرز. وهكذا، وصلت نسبة الإنجاز الكلي 70% إلى غاية متم سنة 2015. وبلغ عدد المشاريع التي استوفت أشغالها 13 مشروعا، بنسبة 30% من إجمالي المشاريع المدرجة في إطار إستراتيجية إدارة الجمارك لأفق 2015.

كما سجل 12 مشروعا (أي بنسبة 28% من محفظة المشاريع الإستراتيجية) معدل تنفيذ يتجاوز الـ 80%.

تعزير ثقافة التعاقد من أجل إنجازات أكبر

- إستنادا إلى سنوات طويلة من التنفيذ ونظرا للخبرة المتراكمة خلال السنوات الماضية، فإن سياسة التعاقد التي سنتها إدارة الجمارك، قد تميزت هذه السنة بإدخال بعض التعديلات على «عقود الأهداف والوسائل» وتفعيل إجراءات تمكن من قياس أحسن للأداء، بما في ذلك :
- اعتماد مؤشر جديد يتمثل في مدة التعشير دون احتساب الآجال المتعلقة بالمصالح الأخرى.
- تقدير القيم المستهدفة والتعيين المستمر لمحفظة المؤشرات المتعاقد بشأنها سنة 2015؛
- إحداث نهج جديد لتقييم الأداء العام للمديريات الجهوية في مجال التعاقد؛
- إنجاز 4 عمليات تقييم، واحدة منها برسم 2014 وثلاثة أخريات كل 3 أشهر تخص سنة 2015؛
- إنجاز لوحات قيادة للتقييم موجهة للإدارة العامة، مرفقة بتحليل ومقارنة للمؤشرات العامة للأداء المتعاقد بشأنها مع المديريات الجهوية.

التكيف المستمر للنظام المعلوماتي مع المتغيرات التكنولوجية

- باعتباره ركيزة استراتيجية ونظرا لدوره التحفيزي في تحسين الأداء بالنسبة لكافة الجمركيين، اتسم النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك خلال سنة 2015 بوثيرة ثابتة في إطلاق خدمات وحلول لامادية جديدة موجهة لمختلف زبناء الإدارة.
- وفي هذا الصدد، وفي إطار المخطط الإستراتيجي، تم إطلاق خدمة الأداء المؤمن عبر البطائق البنكية من خلال شبكة الإنترنت في غشت 2015، بالشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، موفرا بذلك للفاعلين الاقتصاديين إمكانية أداء المستحقات الجمركية عبر نظام التعشير «بدر» في حدود مبلغ 500 000 درهم.
- كما استهدفت هذه المجهودات فئة المعشرين من خلال إطلاق التدبير الآلي للوكالات الممنوحة لهم من طرف زبائنهم. ففي 2015 تم إدخال 44 322 وكالة في نظام «بدر».
- ولمواكبة التغيرات التنظيمية وكذا إنشاء شبك التجارة الخارجية PORTNET، فقد عملت إدارة الجمارك على إعادة صياغة التصريح المفصل للسلع، آخذة بعين الاعتبار سندات الاستيراد المتلقاة أوتوماتكيا عبر PORTNET مع التصديق على احتسابها عبر النظام المعلوماتي.
- هذا وتطبيقا لاتفاقية التعاون في مجال تبادل المعلومات المبرمة في شتنبر من هذه السنة بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمديرية العامة للضرائب، فإن التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارتين قد أصبح فعليا انطلاقا من أكتوبر 2015.

الإنخراط في درب الإدارة الإلكترونية من أجل تدبير أحسن للعلاقة مع الزبناء



الزبناء وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة وتسهيل إجراءاتهم.

تعد 2015 سنة محورية في تدبير العلاقة مع الزبناء بإدارة الجمارك، حيث تميزت بتوسيع نطاق استعمال التطبيق المعلوماتي الخاص بتدبير الشكايات ليشمل طلبات المعلومات (وقد أعيدت تسميته «تطبيق تدبير الملتزمات») وكذا إنشاء خلية الاستقبال الهاتفي والالكتروني.

وبالإضافة لهذه المنجزات ودعمًا للتفاعل مع الزبناء وبهدف إنجاح الإستراتيجية الموضوعة في هذا المجال، تم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي لنفس الغرض.

وبالتالي، فقد أصبح فيسبوك و تويتر بمثابة منصات حقيقية للتبادل، تمكن من التكفل مباشرة بتساؤلات